



جرائم الثالث عشر من تشرين

في مثل هذا التاريخ من كل عام، نلتقي في كل أصقاع العالم، لنحیی ذكری الذین سقطوا في ساحة الشرف دفاعاً عن كرامة الشعب اللبناني وحفاظاً على سيادته واستقلاله، ومع الذكری تعود إلینا الوجوه المفقودة، لنعيش معاً معاني المناسبة، ونجدد العهد والوعد، بالمحافظة على مسيرة تحرير الوطن، من الجيوش الشقيّة، التي عبثت بأرضنا ومجتمعنا، فقوّضت استقرارنا، وسرقت مواردنا وقرارنا، كما جعلتنا غرباء في وطننا، وتصدّرت بيوتنا ووضعت بخدمتها طبقة من السياسيين العملاء يستعملونهم ألاماً للمهمات الفذرة، وغطاءً لجرائمهم.

تسع سنوات مرّت، والنظام السوري يحاول محو هذا اليوم من ذاكرة اللبنانيين، فقاداته عبقریته إلى تعديل الدستور في هذا التاريخ من العام الماضي لتعيين رئيس يعطي ما تبقى من لبنان، ولخلق مناسبة تهریجية تُنسى المواطنین جرائم ضدّ الإنسانية ارتكبها الجيش السوري بقتله العشرات من المدنيين والعسكريين بعد وقف إطلاق النار، في بسوس، وضهر الوحش، ودير القلعة، وتلة تمرز، كما اعتقل العديد منهم ونقله إلى سوريا، ولا يزال قسم منهم مجهول المصير لغاية الآن.

إنّ هذه الجرائم ارتكبت خارج حقل المعركة، وبالتأكيد بعد انتهائها، وتدينها جميع القوانين اللبنانية والسورية والدولية، وبدلاً من فتح تحقيق لتحديد المسؤولين عن هذه المجازر، صمّت في حينه، رئيس الجمهورية المزعوم، وذهب إلى دمشق لتكريم شهداء الغزاة، ووضع إكليله الشهير على قبر الجندي السوري متنكراً لشهادتنا الذین قضوا وفاءً لقسمهم وشرفهم العسكري.

وكذلك غطى قائد الجيش الجريمة، وبدأ قيادته في اليرزة بالسكوت عن اغتيال جنوده، واستباحة دم مواطنین، تعود إليه بالدرجة الأولى، مسؤولية أمنهم وحمايتهم؛ وكما سكت بالأمس يسكت اليوم عن خطف اللبنانيين وسجنهم في المعتقلات السورية.

إنه من واجبنا في هذه المرحلة، أن نحافظ على الذاكرة الوطنية بتدوين الحقائق في كل مناسبة، فجميع المسؤولين عن القسم الأكبر من الجرائم المرتكبة في لبنان، هم في موقع القوة، ويحاولون تزوير التاريخ بإخفاء معالم هذه الجرائم وإنكارها، بالادعاء أنّها من خسائر المعركة.

وبالمناسبة نتساءل لماذا تقوم قوات المجموعة الدولية بنبش القبور، للتفتيش عن جثث مضمورة في البوسنة وكوسوفو، وتحجب دول هذه القوى المساعدة عن المظمورين الأحياء في الأقبية-القبور تحت السجون السورية. كما نتساءل إذا ما كانت هناك مقاييس ومعايير مختلفة لحقوق الإنسان، مرتبطة بحجم مصالح هذه الدول، فتكبر وتصغر معها وفقاً للحاجة.

إننا سنبقى العين التي تلاحق قايين وأعوانه، وتذكر الجميع بأن جرائم لبنان هي من صنع المكلفين بأمنه.

العماد ميشال عون